

Distr.: General
4 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ١١٨ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام

موجز

في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التزم قادة العالم بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقروا بدوره الأساسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكل متوازن. وأشار المجلس في قراره ٣٠/٢٠١٢ إلى ذلك الالتزام وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن مقترحات لتعزيز المجلس، بما في ذلك أساليب عمله، وإيلاء اهتمام خاص للتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، ولمتابعتها. ويتضمن هذا التقرير توصيات محددة الهدف منها تحويل المجلس إلى هيئة حكومية دولية مؤاتية لأصحاب المصلحة قائمة على المعرفة وترتكز على القضايا. ويتناول التقرير أيضاً ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق في عمل المجلس بطرق منها إعادة تركيز جدول أعماله؛ وتبسيط برنامج عمله؛ وإعادة تنظيم جدول دوراته.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - معلومات أساسية
٤	ثانيا - مقدمة
٥	ثالثا - تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥	ألف - الاستفادة من المزايا النسبية للمجلس
٦	باء - وضع جدول الأعمال: تعزيز النهج القائم على القضايا
٧	جيم - سد الفجوة المعرفية: استخدام المجلس بوصفه "رائد فكر"
٩	دال - المجلس: الرصد والمساءلة المتبادلة
١٠	هاء - جعل المجلس قادر على الاستجابة
١٠	واو - إشراك أصحاب المصلحة المتعددين
١١	زاي - تحسين الصورة العامة للمجلس
١٢	رابعا - تعزيز علاقات المجلس مع الهيئات الأخرى ذات الصلة
١٣	ألف - تبسيط علاقات المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى
١٦	باء - اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز
١٨	جيم - إعادة توجيه علاقات المجلس مع الأجهزة الفرعية التابعة له
١٩	خامسا - إعادة تنظيم طريقة عمل المجلس
١٩	ألف - المجلس وأساليب العمل المتطورة
٢٥	باء - تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس على المستوى البرنامجي
٢٦	جيم - تحسين الرقابة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٧	دال - تعزيز الآليات المؤسسية
٢٨	سادسا - الاستنتاجات

أولا - معلومات أساسية

١ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، توحى قادة العالم تعزيز النظام المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية للتنمية المستدامة على نحو أفضل. وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التزامهم بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٠/٢٠١٢، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، تقريرا يتضمن مقترحات لتعزيز المجلس وأساليب عمله، وإيلاء اهتمام خاص للتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، ولتابعتها.

٢ - وفي المتابعة المباشرة لمؤتمر ريو+٢٠، خلال الاجتماع الوزاري الخاص للمجلس، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعربت الدول الأعضاء عن الدعم لإعادة النظر أو "إعادة التفكير" على نطاق المنظومة في وضع جدول أعمال المجلس وأساليب عمله ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عمله. كما أكدت الجمعية العامة مجددا خلال دورتها السابعة والستين دور المجلس في قرارها ٢٠٣/٦٧. وتشكل هذه الولايات محور هذا التقرير. وفي الوقت نفسه، وخلال استعراض قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، يتعين على المجلس أن يكفل جدواه في ما يتعلق بالتحديات المعاصرة، بما يتسق مع المادة ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يتناول هذا التقرير المسألة الأوسع نطاقا وهي مسألة الحوكمة الاقتصادية العالمية، التي تنظر فيها الجمعية العامة حاليا (انظر القرار ٢٥٦/٦٦). وهو يتناول بوجه عام القضايا الواسعة النطاق التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة، لا الخطوات المحددة التي تقع ضمن اختصاص المجلس.

٣ - واستفاد التقرير من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء، واللجان الفنية والإقليمية، والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس. كما وردت مساهمات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومن خبير استشاري مستقل^(١). ويقترح التقرير السبل التي يمكن للمجلس أن يسخر بها قدراته في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الخارجية من أجل أن يضطلع بالدور المتوقع منه كاملا في أعقاب نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

(١) هذه المساهمات متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/ecosoc/about/strengtheningofecosoc.shtml.

ثانياً - مقدمة

٤ - ما زال تحسين نوعية حياة عدد متزايد من السكان على نحو مستدام أكثر الأولويات الإنمائية إلحاحاً بالنسبة إلى المجتمع الدولي. إلا أن السعي للقضاء على الفقر بالاقتران مع تحقيق التنمية المستدامة يشكل تحدياً هائلاً للحكومات الوطنية والنظام المتعدد الأطراف على حدٍ سواء. وليس بوسع قطاع واحد أو بلد واحد أن يواجه ذلك التحدي بمفرده، ولقد بات التنسيق المتعلق بالسياسات على جميع المستويات ضرورياً أكثر من ذي قبل. وسيكون للتركيز المتوقع أن تضعه خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي ستطبق عالمياً على التنمية المستدامة أثر كبير على كيفية إعادة توجيه الشراكة العالمية من أجل التنمية. وستتطلب كفاءة اتخاذ إجراءات فعالة في أعقاب الخطة المتفق عليها لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتكيف المؤسسات الدولية على نحو متزايد مع الطبيعة العالمية المترابطة والمتعددة الأبعاد للتحديات الإنمائية.

٥ - ولم يؤد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تماماً الدور المناط به في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاتجاهات الطويلة الأجل، وزيادة تعقيد القضايا، ونمو الترتيبات المتعددة الأطراف، والتغيرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي. وما زال الغرض الأساسي للمجلس صالحاً ولكن أثره وأهميته وبروزه موضع تساؤل. ويجب التسليم بذلك منذ البداية إذا ما أريد للعملية الحالية الرامية إلى تعزيز المجلس النجاح حيث فشلت الجهود السابقة.

٦ - وسيطلب تعزيز المجلس تحولا كبيرا وإعادة النظر في أساليب عمله. وينبغي أن تستند الإجراءات التصحيحية على المزايا النسبية الكامنة للمجلس. وتشكل الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس معينا هائلاً من المعارف المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن، إذا ما استغلت على نحو ملائم، أن تحول المجلس إلى "رائد فكر" على الصعيد العالمي. كما أن شرعية المجلس وقدرته على الدعوة إلى عقد الاجتماعات يمكن أن تجتذب أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ومن شأن ذلك إثراء مداورات المجلس وإشراك أصحاب المصلحة في متابعة هادفة كل في مجال نشاطه. ويتعين على المجلس أن يتصدى للأزمات وحالات الطوارئ في مجال التنمية لدى وقوعها بحيث يُنظر إلى مداوراته على أنها تسهم في تشكيل استجابة عالمية فعالة في الوقت المناسب. ولدى القيام بذلك، سوف يتسلم المجلس دفة القيادة بما يضطلع به من دور فريد يتمثل في تنسيق الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. ويمكن البدء بتعزيز المجلس على هذا النحو من خلال اتخاذ تدابير هيكلية كما هو مبين بالتفصيل أدناه؛ إلا أن هذا التحول سيستغرق وقتاً لكي يؤدي بشماره وسيطلب وجود إرادة سياسية.

ثالثاً - تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧ - إن العالم يتغير بسرعة ويواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية لا يمكن التصدي لها بفعالية دون تعزيز التعاون الدولي. ولقد سلّم قادة العالم في مؤتمر ريو+٢٠ بأن ثمة حاجة إلى تعددية أطراف فعالة وترتيبات حكومية دولية تتسم بالكفاءة، بما في ذلك تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ألف - الاستفادة من المزايا النسبية للمجلس

٨ - أظهر المجلس قدرته على التكيف من خلال عدد من عمليات إعادة تنظيم أدائه وأساليب عمله. وركزت التغييرات الأولى على توسيع نطاق عضويته. وبعد عام ١٩٧٣، أعدت مبادرات لزيادة أثر المجلس؛ وقدم عدد من المقترحات ابتداء من السبعينيات وخلال التسعينيات، مع أن العديد منها لم ينفذ^(٢). ويضطلع المجلس منذ عام ١٩٩٠ بمهمة كفالة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. ومن الخطوات البارزة في عمل المجلس توافق آراء مونتريري الذي كرّس دور المجلس في تمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، التي أكدت مجدداً على دور المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الآونة الأخيرة، سلّم قادة العالم، في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بأن الدور الأساسي للمجلس يتمثل في تحقيق تكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكل متوازن.

٩ - ويتمتع المجلس بعدد من المزايا النسبية:

(أ) يتمتع بالشرعية السياسية، بوصفه هيئة منشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبوصفه منتدى إنمائي شاملاً ومتعدد الأطراف؛

(ب) يتمتع بالقدرة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات، مما يتيح له اجتذاب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بدءاً بالوزارات والبرلمانيين والشركاء في مجال التنمية وصولاً إلى الشركات التجارية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) تتمتع منظومة المجلس، بفضل الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء التابعة لها، بخبرات فنية متراكمة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(٢) للاطلاع على مناقشة هذه المبادرات وتحليلها، انظر Gert Rosenthal, "The Economic and Social Council of the United Nations: An Issues Paper", Dialogue on Globalization: Occasional Papers, Friedrich-Ebert-Stiftung, New York February 2005.

(د) تعزز دور المجلس أيضا كمنتدى يضم أصحاب مصلحة متعددين لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وممارسة المساءلة المتبادلة بفضل الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه ومنتدى التعاون الإنمائي التابع له؛

(هـ) أظهر المجلس قدرته على تعزيز توافق الآراء بشأن الأولويات الإنمائية العالمية، بدءا بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وصولا إلى العمالة والصحة العامة والتعليم العام على الصعيد العالمي.

١٠ - وعلى الرغم من هذه المزايا، ينظر إلى المجلس على أنه قليل البروز والتأثير ولقد تعرض للانتقاد بسبب ضعفه في تحديد جدول أعماله. ويرى البعض أنه يفتقر إلى الأهمية والتأثير بشأن القضايا الحقيقية؛ كما أن أساليب عمله عرضة للتجزئة وعدم الاتساق. وفي بعض الأحيان، لم تقدّر أفضل إنجازاته حق التقدير، نظرا إلى محدودية ظهوره وبروزه لدى الدول الأعضاء والجمهور العالمي. ففي كثير من الأحيان، يؤدي المجلس العديد من مهامه في عزلة وبدون أن يسترشد برؤية أو باستراتيجية موحدة. كما اعتبر أن المجلس ينتهج نهجا يركز على العمليات أكثر من اللازم، وأنه لا يركز على المسائل أو النتائج بما فيه الكفاية.

باء - وضع جدول الأعمال: تعزيز النهج القائم على القضايا

١١ - من الخطوات الأولى نحو تعزيز المجلس تبسيط جدول أعماله وترشيده. وهذه المسألة تتعلق بحسن تدبير شؤونه الداخلية. فنظرا إلى سعة التحديات العالمية ومدى تعقيدها، وعدد الالتزامات الحالية التي يتعين استعراض تنفيذها، ينبغي أن يحدد المجلس أولويات أوضح وأن يحدد منظومة الأمم المتحدة بكامل نطاقها وقوامها لمعالجة عدد مختار من التحديات الإنمائية العالمية المترابطة والمتعددة الأبعاد. وينبغي للمجلس أن يوظف قدرته على استخدام كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة استخداما استراتيجيا على نحو أكثر فعالية وأن يضطلع بالولاية المنوطة به لزيادة الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. ومن شأن جدول الأعمال موجه نحو القضايا أن يزيد تركيز البحث في المسائل المعقدة وأن يبسط مهمة تعزيز الاتساق في عمل المنظومة. وبناء عليه، قد ينظر المجلس في التحول إلى نهج قائم على القضايا بقدر أكبر، مما يشمل تناول موضوع رئيسي، في كل دورة، يتعين أن تنظر فيه جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وفقا لمجالات اختصاصها^(٣).

(٣) استجاب بعض اللجان لهذه الدعوة من خلال الإسهام في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي إنما يتعين أن تكون هذه الاستجابة أكثر منهجية.

١٢ - ولقد أثبتت صيغة الموضوع السنوي فعاليتها في سياق الاستعراض الوزاري السنوي ويمكن توسيع نطاقها لكي يشمل جدول أعمال المجلس بالكامل، مما سوف يتيح إضفاء منظورات مستمدة من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على المناقشات. ويجب أن يختار المجلس الموضوع مسبقاً، كأن يتم ذلك مثلاً من خلال برنامج عمل مدته سنتان. وسيكون ذلك حيويًا لإشراك أصحاب المصلحة ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي حين سيتم اختيار المواضيع مسبقاً، ينبغي أن يكون هناك قدر كافٍ من المرونة لتناول مواضيع أخرى في إطار التحديات الناشئة، يمكن الاستعاضة بها عن المناقشة المواضيعية. وسوف يتيح ذلك للمجلس التصدي للقضايا الناشئة كلما دعت الحاجة.

١٣ - وسوف تقدم الهيئات الفرعية مساهمات بشأن الموضوع السنوي حول الأبعاد الثلاثة والمسائل الشاملة لعدة قطاعات من قبيل القضايا الجنسانية، والتمويل، والعلوم والتكنولوجيا. وبوسع كل هيئة فرعية أن تركز على واحد من تلك الأبعاد أو أكثر، ولكن من الضروري أن تكون مساهماتها محددة الهدف، وأن تتضمن توصيات وتوجيهات تقنية واضحة بشأن الطريقة التي ينبغي أن يدرج بها المجلس هذه المساهمات، مع غيرها، في صورة التنمية المستدامة الأشمل.

١٤ - وإن من شأن نهج قائم على القضايا أن يعزز المزيد من الاتساق المواضيعي في عمل المجلس ولجانه الفنية والإقليمية، وهيئاته الفرعية الأخرى. ومن شأن هذا النهج أن يمتن الصلات بين المجلس وهيئاته الفرعية وأن يضيف قيمة على عملية وضع السياسات.

جيم - سد الفجوة المعرفية: استخدام المجلس بوصفه "رائد فكر"

١٥ - من شأن زيادة التركيز على القضايا أن تتيح للمجلس توسيع نطاق دوره بوصفه "رائد فكر"، بحيث يستفيد من معارفه وخبراته المتراكمة لإدارة توجه البرامج وتوجيه السياسات.

١٦ - وتصدر الأمم المتحدة سنويًا كما كبيرا من المنتجات والموارد المعرفية. وتصدر نسبة كبيرة من هذا الناتج المعرفي عن المجلس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحكم مسؤوليته الرقابية عن جزء كبير من منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تبادل هذه المعارف على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة أكثر تكاملاً، تتيح للمجلس تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل، ووضع تحليلات ومنظورات جديدة والإسهام بها لإثراء المناقشة المتعلقة بالسياسات على أعلى المستويات.

١٧ - ويتعين على المجلس أن يستثمر على نحو فعال في جعل المعرفة مناسبة وفعالة في عالم اليوم المتغير بسرعة، حيث تتعرض جميع البلدان تقريبا لتغيير اجتماعي واقتصادي كبير. ويتمتع المجلس بإمكانية جمع هيئاته الفرعية وهيئات خبرائه، جنباً إلى جنب مع الوكالات المتخصصة، لإجراء تحليل متكامل للتحديات الإنمائية الناشئة على الصعيد العالمي، بحيث ينظر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويكوّن فهماً مشتركاً فيما بين الكيانات ذات الولايات ومجالات الخبرة المختلفة. وسيتمكن ذلك المجلس من توفير منظور إنمائي للأزمات وحالات الطوارئ.

١٨ - والاستثمار في المعرفة مهم أيضاً للمجلس من أجل ممارسة الرصد الرسمي لتنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٩ - ويمكن للمجلس، بغية تعزيز قدرته على أن يكون "رائد فكر"، النظر في وضع نظام لتبادل المعارف من أجل دعم وتعزيز عمله. ويمكن أن تتمثل أهداف اتباع نهج من هذا القبيل في ما يلي: (أ) تعزيز الإدارة المشتركة بين المنظمات للمعارف التي تنتجها هيئاته الفرعية ولجانته الفنية وصناديقه وبرامجه ووكالاته؛ (ب) تحسين توجيه المعارف المتاحة للحكومات في معالجة المسائل والشواغل المحددة؛ (ج) كفالة أن تُتخذ القرارات داخل المجلس على أساس الأدلة السليمة؛ (د) تعزيز اتساق الإجراءات التي يتخذها المجلس وهيئاته الفرعية.

٢٠ - وأبرز عدد من التقارير الصادرة عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الحاجة إلى تعزيز تبادل المعارف داخل مؤسسات الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. ونظراً إلى أن إدارة المعارف تنفذ في العديد من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وفي الهيئات الفرعية للمجلس، فالجس يمتل وضعا يمكنه من الاستفادة من المعارف المتوافرة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لخطة التنمية المستدامة من أجل إرساء دوره كرائد فكر.

٢١ - ولتحقيق الاستفادة التامة من هذه الإمكانيات، يمكن للمجلس أن يضع استراتيجية لتبادل المعارف. ويمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجية ما يلي: (أ) إقامة شبكة معارف تفاعلية تركز على إدارة كل من المعارف الصريحة والضمنية؛ (ب) إنشاء مجتمعات ممارسة في جميع كيانات المجلس؛ (ج) تحديد المنتجات والمهارات المتاحة من خلال أمانات منظومة المجلس.

٢٢ - وفي الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، أقر قادة العالم أن تبادل المعارف فيما بين الاختصاصات وداخلها ضروري لإيجاد المعارف الفردية والمؤسسية اللازمة للتوصل إلى نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة. ويكفي وضع استراتيجية كلية للاستفادة

من المعارف على صعيد منظومة المجلس للوفاء بهذه الولاية. ويلزم إجراء المزيد من البحث ودراسة حدودى لاستكشاف تكاليف وفوائد هذا المسعى وما يمكن أن يتركه من آثار غير مباشرة.

٢٣ - وكى يضطلع المجلس بدوره كرائد فكر بأقصى قدر من الفعالية، ينبغي له أن يكون قادرا على الاستفادة من أفضل المعارف والخبرات المتاحة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. ويمكن تعزيز لجنة السياسات الإنمائية وهيئات أخرى لتكون محافل يستخدمها المجلس للتواصل مع الأوساط الأكاديمية والخبراء والعلماء. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في تعيين أفرقة استشارية من العلماء والخبراء بشأن مواضيع راهنة لمدة محددة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تعمل لجنة السياسات الإنمائية والأفرقة الاستشارية كمجمع فكر للمجلس، وتكون بمثابة حاضنة للأفكار فيما يتعلق بالمجالات ذات التركيز المواضيعي المستقبلي بالنسبة للموضوعات الرئيسية كل سنة، وتمكّن المجلس من معالجة الصلة بين العلوم والسياسات على نحو أفضل.

دال - المجلس: الرصد والمساءلة المتبادلة

٢٤ - جعل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من المجلس محفلا لاستعراض تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية من خلال الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي.

٢٥ - وإذ يركز الاستعراض الوزاري السنوي على موضوع سنوي وعلى الصلة بين الاستعراضات الوطنية والعالمية، فهو أداة مفيدة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ويمكن لاستعراض وزاري معزز أن يصبح مكانا محوريا لرصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتلقى الدعم من منظومة المجلس بأسرها (انظر الفرع خامسا أدناه).

٢٦ - وبني منتدى التعاون الإنمائي سمعته خلال السنوات الخمس الأولى من عمله بوصفه منتدى فعالا وشاملا لأصحاب المصلحة المتعددين بوسعه التأثير في مناقشات التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي. وبرز أيضا بوصفه محفلا للمساءلة المتبادلة. وبوسع منتدى التعاون الإنمائي أن يواصل توسيع نطاق دوره كقوة محرّكة لتحقيق قدر أكبر من المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي في مجال التعاون الإنمائي من خلال تعزيز المساءلة المتبادلة بوصفها مبدأ رئيسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف الترويج لتحسين عملية الإبلاغ عن الالتزامات المتفق عليها، ومواءمة التعاون الإنمائي مع التحديات الناشئة.

هاء - جعل المجلس قادر على الاستجابة

٢٧ - يجلب السياق العالمي المتغير معه ضرورة التنسيق السريع والمكثف للأعمال، ولا سيما عند وقع أزمة. وبالإضافة إلى النظر في نهج قائم على القضايا واستخدام المجلس كمحفل للمعارف والمساءلة، قد تود الدول الأعضاء النظر في الطريقة التي يمكن بها تمكين المجلس من الاستجابة بسرعة للأزمات وحالات الطوارئ التي تؤثر في تحقيق أهداف التنمية ورفاه الشعوب.

٢٨ - وينبغي للمجلس أن ينظر في الانعقاد على أساس مخصص لمواجهة حالات الطوارئ الإنمائية على الصعيد العالمي، وإذكاء الوعي، والعمل بمثابة محفل رفيع المستوى في مجال السياسات للتنسيق بين الجهات الفاعلة العاملة في حالات طوارئ محددة. وينبغي استخدام هذه الولاية، التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١، بصورة أكثر فعالية. وتعني الأطر الزمنية والمرونة اللازمة للاستجابة في مثل هذه الحالات أنه ينبغي للمجلس عقد دورات استثنائية في غضون أيام من وقوع أزمة كبرى، بحيث يوجه الانتباه إلى الحالة الخاصة ويحشد أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراءات. وعقد المجلس بصورة دورية اجتماعات من هذا القبيل، منها اجتماع بشأن إنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٥ واجتماع بشأن أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، يحول، حتى الآن، عدم كفاية القدرة التحليلية على تقديم مساهمات وتوصيات موضوعية إلى المجلس في غضون مهلة قصيرة، وعدم الدعم بأعمال الأمانة، بما في ذلك خدمات المؤتمرات، دون تنفيذ هذه الولاية بشكل كامل. غير أنه من شأن إدارة المعارف على نحو أكثر فعالية والأخذ بآليات مؤسسية معززة أن يمكننا المجلس من أن يكون أكثر استجابة في المستقبل.

٢٩ - وبالإضافة إلى التصدي للآثار المترتبة على حالات الطوارئ والأزمات، ينبغي للمجلس أن يركز على إجراء مناقشات استشرافية، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تتسم بطبيعة هيكلية أكثر من غيرها.

واو - إشراك أصحاب المصلحة المتعددين

٣٠ - في السياق الدولي الراهن المعول والمتربط الأجزاء، يعد التعامل الأعمق والأوسع نطاقا مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، والبرلمانيين، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والفئات الاجتماعية، أمرا مرغوبا فيه. ومن شأن هذا التعامل أن يحشد الدعم فيما يتعلق بمسائل محددة ويعزز تحسين رسم السياسات وتوجيه الخدمات وتقديمها. ويتزايد الاعتراف بأهمية الشراكات في الاستفادة من المعارف والتمويل في معظم قطاعات التنمية.

٣١ - ويمكن أن يسهم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين إسهاما كبيرا في التركيز الجديد على القضايا، ويعزز في الوقت نفسه أيضا دور المجلس كرائد فكري. وينبغي أن يكون المجلس بمثابة محفل للعمل المشترك الرفيع المستوى بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية من أجل تعبئة قدر أكبر من المشاركة والتعجيل بوتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - ويعقد المجلس، منذ عام ٢٠٠٨، اجتماعا سنويا خاصا بشأن الشراكات في إطار أعماله التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي من أجل توسيع قاعدته من أصحاب المصلحة وتعزيز المبادرات الملموسة. ووضعت طائفة واسعة من مبادرات الشراكة دعما للأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في إطار مؤتمر ريو+٢٠. ويمكن الارتقاء بمنتدى الشراكات بحيث يصبح مكانا للمناقشة المتعمقة فيما يتعلق بالدور الذي ستضطلع به الشراكات في المستقبل، ولإقامة شراكات جديدة في مجالات السياسات ذات الأولوية، ولتعبئة العمل على المستوى التنفيذي.

٣٣ - وبينما يؤدي جميع أصحاب المصلحة دورا هاما في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، من المهم بصفة خاصة زيادة المشاركة الفعالة للشباب لأن بيدهم مفتاح تحقيق الولاية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه". وبوسع المجلس أن ينظر في استكشاف آليات لتعميق الحوار الذي يجريه مع الشباب. ومن شأن ذلك أن يوسع الحوار الذي أقيم داخل منتدى الشباب الجديد ليصبح عملية أكثر شمولاً من شأنها أن تتيح للشباب التأثير في وضع السياسات واتخاذ القرارات^(٤). ومن شأن تعزيز التعامل المباشر مع الشباب على الصعيد الحكومي الدولي أن يتماشى مع الأولوية التي وضعها الأمين العام، وهي مواصلة تعزيز تركيز المنظمة على الشباب. ومن شأن تعزيز استخدام المجلس لوسائل التواصل الاجتماعي أن ييسر إلى حد كبير تواصله مع الشباب.

زاي - تحسين الصورة العامة للمجلس

٣٤ - تشكل مهمة إطلاع الجمهور بطريقة مقنعة على دور وآراء وإنجازات المجلس، ضمن متاهة من فيض المعلومات، تحديا صعبا، وهي تنطوي على اجتياز حقل مكتظ بالجهات الفاعلة الإنمائية. وسوف "يكسب" المجلس من خلال تقوية نفسه انتباه وسائط الإعلام؛ وبعبارة أخرى، سيكون اهتمام وسائط الإعلام مكسبا جانبيا.

(٤) عقد المجلس أول منتدى للشباب (مناسبة مدتها نصف يوم) في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢؛ ومن المقرر عقد المنتدى الثاني (مناسبة مدتها يوم كامل) في هذه السلسلة في ٢٧ آذار/مارس.

٣٥ - ومن الناحية المثالية، ستتطور الصورة العامة للمجلس إلى صورة محفل مفضل للمناقشة والحوار عندما يبدأ الاستجابة على نحو أسرع كرائد فكري فيما يتعلق بطائفة من المسائل الحديثة والناشئة ويصبح مكانا للاستعراض الأولي للأفكار والحلول المبتكرة للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة ولنشرها. ولتسهيل عملية التحسين هذه، ينبغي التوسع في استخدام أشكال مبتكرة لتيسير المناقشات المتعلقة بعمل المجلس، وهو ما أثبتت فعاليته. ومن شأن أنشطة تسليط المزيد من الضوء على دور رئيس المجلس (انظر أدناه)، ونشر المعارف بفعالية أكبر، وتعزيز الدور المضطلع به أثناء الأزمات وحالات الطوارئ أن تبني جميعها صورة المجلس والأمم المتحدة الأوسع نطاقا، في صفوف الجمهور وموجهي الرأي العام على حد سواء.

٣٦ - ويمثل الهيكل المؤسسي للمجلس رصيذا هائلا في مجال الاتصالات، لكنه غير مستغل إجمالا. ويشمل ذلك اللجان الإقليمية ومختلف الكيانات الميدانية، التي يمكن أن تقوم جميعها بالمزيد لمساعدة المجلس في تعزيز رصد نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وتنفيذها على الصعيد الوطني. وقد ينظر مكتب المجلس في استخدام طرق مبتكرة في مجال الاتصالات مع الجمهور عموما، مثل المحافل على شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، بحيث تشمل محتوى ينتجه المستخدمون ومشاركات وتعليقات مباشرة. وبينما يضطلع المجلس بدور قيادي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بهيئات الميثاق الأخرى، ثمة ضرورة لأن يدمج هذا الاستخدام بشكل روتيني في عمله. ويتيح الوصول إلى أكثر من ١٠ ملايين من أتباع الأمم المتحدة من خلال حملات ووسائل التواصل الاجتماعي المنتظمة قدرة لا توصف على الإشارك والإلهام والتعبئة.

رابعا - تعزيز علاقات المجلس مع الهيئات الأخرى ذات الصلة

٣٧ - يتوسع عمل المجلس على مر السنين بالضرورة في العديد من المجالات استجابة للمسائل والأزمات العالمية الناشئة والمشاكل الإنمائية المستعصية والمتزايدة التعقيد التي تؤثر في بلدان وفتات ضعيفة معينة. والمجلس اليوم هو حقا منظومة كاملة، تشمل الهيئات الفرعية للجان الفنية والإقليمية، والتفاعل مع كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وإقامة الصلات مع أجهزة الميثاق الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئتهما الفرعية. وقد تستهلك إدارة هذه العلاقات وقتا طويلا وتكون معقدة وإجرائية. ويتطلب تسخير مواطن القوة الجماعية لمنظومة المجلس وأوجه التآزر الممكنة إقامة علاقات فعالة بين المجلس وسائر الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات ذات الصلة في هذه الأسرة الموسعة.

ألف - تبسيط علاقات المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى

الجمعية العامة

٣٨ - تتميز عملية الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية بالاختصاص المزدوج، ومنشأ الميثاق، فيما بين الجمعية العامة وتحديدًا لجناتها الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد زاد المجلس من حجم مشاركته في مجالات معينة من مجالات العمل، عن طريق إنشاء لجان فنية وهيئات فرعية أخرى، بينما ظلت المواضيع التي يشارك فيها أو المواضيع المتصلة بها مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٩ - وكثيراً ما تكون المناقشات التي تدور في المجلس وفي لجانها الفنية أكثر شمولاً لأصحاب مصلحة متعددين، نظراً للمشاركة الواسعة من جانب مجموعة كبيرة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني خلال أجزاء دورات المجلس ودورات اللجان. ومن ناحية أخرى، تتشابه عمليات التفاوض المتبعة في كلا الهيئتين فيما يتعلق باتخاذ القرارات. وبناء عليه، فقد اعتمدت اللجنة الثانية أو الثالثة التابعة للجمعية العامة ولجنة من اللجان الفنية التابعة للمجلس أو المجلس ذاته نصوصاً متماثلة في غضون فترات قصيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يولّى على ما يبدو اهتمام ضئيل لبرامج عمل الهيئات الأخرى لدى اختيار المواضيع المقررة للدورات المقبلة للجنة معينة من لجان المجلس أو لجنتي الجمعية العامة. وبالمثل، فإن الجمعية تقرر عادة التواتر الدوري لقراراتها المتعلقة بمواضيع محددة بصورة مستقلة عن مواعيد نظر هيئات المجلس في المواضيع ذاتها. وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث تداخل وتكرار في العملية الحكومية الدولية للأمم المتحدة.

٤٠ - وتُحوَّل الجمعية العامة والمجلس على حد سواء، بموجب الميثاق والنظام الداخلي لكل منهما، اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا المدرجة على جدول أعمال كل منهما. إلا أنه يمكن أن تنظر كلا الهيئتين، بغية كفاءة تحقيق الاتساق والتكامل على نطاق أنشطتهما، في اعتماد مبادئ توجيهية وطرائق محددة للعمل. وهذه ليست مهمة ميكانيكية بسيطة نظراً لوجود اعتبارات سياسية تحكم أحياناً كثيرة النظر في مسائل محددة في هيئات بعينها. ومع ذلك، فإن توحي قدر من الترشيح من شأنه أن يساهم في تعزيز المجلس.

٤١ - ويستطيع رئيسا الجمعية العامة والمجلس أن يقودا الدعوة إلى عقد اجتماع سنوي لمكتبي اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية ومكاتب المجلس واللجان الفنية المعنية بهدف تعزيز الاتساق والتآزر في الأعمال التي تضطلع بها تلك الهيئات. ومن شأن وضع تعريف لموضوع رئيسي للمجلس كل عام، كما سبق اقتراحه في هذا التقرير، أن ييسر العملية.

وخلال الاجتماع السنوي، يمكن تخصيص جلسة لتبادل المعارف فيما بين لجنتي الجمعية وهيئات الخبراء.

مجلس الأمن

٤٢ - ثمة أهمية للتعاون الفعال بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فالنزاع والعنف من العقبان الخطيرة التي تعترض سبيل التنمية. ويعيش ما لا يقل عن خمس البشرية في بلدان تعاني من قدر كبير من العنف والصراع السياسي وانعدام الأمن وهشاشة المجتمع^(٥). ولم يحقق أي من البلدان المتضررة من أعمال العنف أو هشاشة الأوضاع غاية واحدة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية^(٦). وتشمل مجالات التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن العلاقة بين منع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية، وعملية الانتقال من مرحلة الإغاثة بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة التنمية. والاحتمال المرجح هو أن أهمية التفاعل في هذا المجال ستستمر في الزيادة، بالنظر إلى ضرورة التصدي للفقر والجوع في البلدان المتضررة من النزاعات أو المعرضة لنشوب النزاعات.

٤٣ - وتوجد أيضا قضايا عالمية أخرى تتطلب عملا مشتركا من جانب المجلسين. فعلى سبيل المثال، شارك رئيس مجلس الأمن في المناسبة الخاصة المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية التي استضافها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٨. وأسهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناقشات مجلس الأمن مرتين في عام ٢٠٠٧؛ ومن بين الجهود التي بُذلت سابقا أنشطة التعاون التي أفضت إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء الفريق الاستشاري المخصص لهائتي عام ١٩٩٨، الذي شكل السابق والنموذج المحتذى للأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات التي أنشئت عام ٢٠٠٢^(٧). ويوجد وعي متزايد بعلاقة الترابط بين تحقيق التنمية المستدامة من ناحية، وتوطيد السلام والأمن من ناحية أخرى، يجعل من الضروري أن يعمل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا بفعالية عملا بالمادة ٦٥ من الميثاق.

(٥) *Global Burden of Armed Violence 2011: Lethal encounters*, Geneva Declaration Secretariat, (Cambridge University Press, United Kingdom, 2011)

(٦) البنك الدولي (Washington, D.C.) *World Development Report 2011*

(٧) أنشئت الأفرقة الاستشارية المخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٠١٧/٥٥.

٤٤ - وفي المستقبل، يمكن استطلاع الفرص المتاحة لجعل التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أكثر تنظيماً وأفضل تحديداً بدلاً من أن يقدم على أساس ترتيبات مخصصة.

لجنة بناء السلام

٤٥ - تؤيد كثرة من الدول الأعضاء إقامة صلة قوية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام اعترافاً بالدور الذي اضطلع به المجلس في سد الفجوة المؤسسية للمنظمة في مجال بناء السلام، وذلك بإنشاء الفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو (٢٠٠٢-٢٠٠٦) وبوروندي (٢٠٠٣-٢٠٠٨) التابعين للمجلس. وقد أنشئ هذان الفريقان لتعزيز اتساق الدعم المقدم إلى هذين البلدين في سياق مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بكل منهما. ويستطيع المجلس ولجنة بناء السلام، بل ينبغي لهما أن يؤديا أدواراً تكميلية في إطار الاستجابة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٤٦ - وتتركز جهود اللجنة على بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، مع إيلاء اهتمام خاص لإصلاح قطاع الأمن، وتوطيد سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الوساطة، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتعميم فوائد السلام الأساسية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم سبل كسب العيش. أما المجلس، من ناحية أخرى، فيضطلع بمسؤولية كبيرة تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل واستعراض الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وقد بُدلت عدة محاولات منذ عام ٢٠٠٦ لتحديد نطاق ومحتوى التفاعل القائم بين المجلس واللجنة ولتعزيز الروابط المؤسسية القائمة بينهما. وحتى الآن، ما زالت العلاقة غير رسمية وتشمل ممارسة عامة، متبعة منذ عام ٢٠٠٩، تتمثل في عقد اجتماع سنوي مشترك بين مكتب المجلس وفريق الرؤساء التابع للجنة، وقيام رئيس اللجنة بتقديم إحاطة غير رسمية عن أعمال اللجنة خلال الدورة الموضوعية للمجلس، وعقد مناسبة سنوية خاصة مشتركة بشأن القضايا التي تهم الطرفين من قبيل تأثير الأزمات الغذائية والاقتصادية على البلدان الخارجة من نزاعات، وبشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من نزاعات، وبشأن السودان وجنوب السودان. وبإمكان المجلس واللجنة مع ذلك أن ينظرا في سبل تعميق التعاون بينهما بوضع برنامج عمل مشترك بشأن القضايا التي تهم الطرفين، لا سيما فيما يتعلق بجوانب التنمية الطويلة الأجل في البلدان التي تتولى اللجنة النظر في حالتها.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٤٨ - يتوقف الاتساق المؤسسي إلى حد كبير على نوعية التفاعل بين الهيئات الحكومية الدولية. وينبغي أن تكون أنشطة المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي أنشئ بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ مكتملة لأعمال المجلس، وينبغي أن يستفيد المنتدى من مواطن القوة في منظومة المجلس حسبما تقرر في الفقرة ٨٤، التي تنص على أن يتجنب المنتدى التداخل مع الهياكل والهيئات والكيانات القائمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وينبغي توحي الاتساق بين المواضيع التي يتناولها المجلس وتلك التي يتناولها المنتدى.

٤٩ - وبالنظر إلى الآراء المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء لدى إعداد هذا التقرير، لا يمكن النظر في مسألة العلاقات بين المنتدى والمجلس بالتفصيل إلا حين يتم التوصل إلى اتفاق حكومي دولي بشأن المنتدى نفسه. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تحتفظ الهيئتان بعلاقة وثيقة فيما بينهما للاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات كل منهما. وهذه فرصة تاريخية لتصميم الهيئات الحكومية الدولية بما يوحد طرائقها في الإدارة بهدف كفاءة التصدي بفعالية لتحديات التنمية المستدامة.

باء - اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز

اللجان الإقليمية

٥٠ - منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ازدادت جهود التعاون بين المجلس واللجان الإقليمية زيادة كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تُنظَّم تقريرا جميع الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للاستعراضات الوزارية السنوية بالتعاون مع اللجان الإقليمية، مما ساعد على طرح المنظورات الإقليمية في الاستعراضات. وأقيمت روابط بين الاستعراضات الوزارية السنوية وآليات التنسيق الإقليمية. وتتعاون اللجان الإقليمية أيضا بشأن تعزيز شبكات المعارف الإقليمية لتعزيز التنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة للتنمية ولتقييم التقدم المحرز. وفي بعض الحالات، ساعدت اللجان أيضا البلدان في إعداد عروضها الطوعية الوطنية.

٥١ - ورغم أن هذه المشاركة وسعت نطاق التعاون بين المجلس واللجان الإقليمية، فإن الولاية المتفق عليها مؤخرا في مؤتمر ريو+٢٠ بشأن إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تستلزم المزيد من التعاون المكثف والأوسع نطاقا. وتستطيع اللجان الإقليمية أن تطرح منظورات إقليمية على المجلس. ويمكنها أيضا أن تسهم في تعزيز مهام الرصد والتنفيذ التي يضطلع بها المجلس فيما يتعلق بمتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن شأن تعزيز تدفقات المعلومات

والاتصالات بين المجلس واللجان الإقليمية أن يفضي إلى توسيع النطاق الذي يغطيته العمل الذي يضطلع به كل منهما وتعزيز تأثيرهما الجماعي.

الوكالات المتخصصة

٥٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شهدت مشاركة الوكالات المتخصصة في عمل المجلس زيادة مكثفة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الوزاري السنوي. وعلى المستوى الفني، أسهمت الوكالات المتخصصة على نحو متزايد في إعداد تقارير الأمين العام عن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي، وشاركت على نطاق واسع في عملية الاستعراض.

٥٣ - وهذا الاتجاه جدير بالترحيب ويلزم مواصلته وزيادة تعزيزه حتى يتسنى للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من الخبرات ومواطن القوة لدى كل منظمة على حدة. ويلزم أيضا زيادة تدفق المعلومات من الوكالات المتخصصة إلى المجلس. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل المنتظم بين رؤساء مجالس إدارتها ورئيس المجلس، عملا بالمادتين ٦٣ و ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

مؤسسات بريتون وودز

٥٤ - يسعى المجلس منذ فترة إلى توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. ويعمل المجلس بانتظام مع المؤسسات في الجزء الرفيع المستوى من دورته، أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي يُجرى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وقد زادت جهود التعاون بين الهيئتين زيادة كبيرة أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، المعقود في مونتيري، المكسيك، وأعمال متابعة ذلك المؤتمر. ومنذ مؤتمر مونتيري، ما برح التركيز الرئيسي للتعاون ينصب على عملية تمويل التنمية أثناء الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي يعقد في ربيع كل عام مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥٥ - وقد أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة مدى أهمية تعزيز النظام المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمالية العالمية، والدور الحاسم الأهمية للتنسيق والاتساق في المجال الاقتصادي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، بإمكان المجلس أن يستكشف، مع مؤسسات بريتون وودز، طرائق مواصلة تعزيز التعاون بينهما بهدف تحقيق مستوى أفضل من التنسيق والاتساق على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي، وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. ويمكن الاستعانة بالفريق العامل الذي أنشأه مؤخرا رئيس المجلس

لعام ٢٠١٢ لتحقيق هذه الغاية. ويمكن أيضا تكملة هذا النوع من التنسيق والاتساق من خلال التفاعل بين الأمم المتحدة والمجموعات غير الرسمية من قبيل مجموعة العشرين، مما يجعل المجلس منتدى لتحقيق اتساق السياسات على الصعيد العالمي.

جيم - إعادة توجيه علاقات المجلس مع الأجهزة الفرعية التابعة له

٥٦ - أنشأ المجلس منذ تأسيسه عددا من الهيئات الفرعية. وتقدم اللجان الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء المذكورة تقارير إلى المجلس عن أعمالها سنويا. وهي تشكل "الذراع التقنية" للآلية الحكومية الدولية، حيث تطرح الخيارات المتعلقة بالسياسات، وتقتراح المؤشرات، وتضطلع بتحليلات مفصلة للشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٧ - ورغم ما يؤديه تعدد هذه الهيئات من حيث تعزيز الدور الموضوعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وزيادة التواصل مع أصحاب المصلحة والفئات المعنية الرئيسية، فإن عضوية كل منها وطرائق العمل الخاصة بها، جعلت المشهد المؤسسي أكثر تنوعا وتفتتا. وبناء على دعوة وجهتها الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ إلى الهيئات الفرعية، قدم بعضها مساهمات في الاستعراض الوزاري السنوي الحالي، بينما أضاف بعضها الآخر بندا محددًا إلى جدول أعمال المجلس. وأسهمت بعض اللجان الفنية أيضا في مناقشات المجلس حيثما ارتبط الموضوع ارتباطا مباشرا بأعمالها؛ فعلى سبيل المثال، أسهمت لجنة وضع المرأة في الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأسهمت لجنة التنمية الاجتماعية في الاستعراض المتعلق بموضوع العمالة.

٥٨ - وتوجد، مع ذلك، مجالات هامة لتحسين الاتساق. فإن وضع رؤية وجدول أعمال موحدين تكون فيهما خطوط الإبلاغ أكثر وضوحا من شأنه أن يرشد عمل الهيئات الفرعية، ويوفر لها في الوقت نفسه منصة قوية لإبراز دورها وزيادة تأثيرها في مجالات خبرتها. وكما هو مقترح في الفرع الثالث أعلاه، فإن تناول موضوع رئيسي كل سنة من شأنه أن يعزز الاتساق، في حين ينبغي أن يشارك المجلس في حوار أكثر تركيزا على النواحي الموضوعية فيما يتعلق بتقارير اللجان الفنية وتوصياتها. وينبغي أيضا أن تحدد بوضوح طرائق أخرى للتفاعل بين اللجان والمجلس. مما يكفل زيادة التفاعل وتعزيز أثر أعمال كل منها. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي الاستفادة من الاجتماعات الدورية التي تعقد بين مكاتب المجلس والهيئات الفرعية التابعة له.

خامسا - إعادة تنظيم طريقة عمل المجلس

٥٩ - تمشيا مع هدف تعزيز المجلس عن طريق زيادة التركيز على نهج قائم على القضايا، قد تنظر الدول الأعضاء أيضا في إعادة تنظيم جدولة دورات المجلس وأساليب عمله لتمكينه من تحقيق هذا التركيز على نحو يكفل التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وهناك أيضا حاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق على المستويات المعيارية والبرنامجي والتنفيذي من خلال تبسيط العلاقة بين المجلس وهيئاته الفرعية، وتحويل التوجيه المعيارى إلى برمجة أكثر تماسكا وتحسين مراقبة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وينبغي أيضا تعزيز الآليات المؤسسية للمجلس إن كان لها أن تضطلع بالكامل بمسؤولياتها التي تزداد صعوبة.

ألف - المجلس وأساليب العمل المتطورة

٦٠ - تم تشكيل هيكل المجلس الحالي ووضع أساليب عمله من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٩٠. ومن أجل عقد دورة واحدة فقط، دمج المجلس دورتيه العاديتين السنويتين - واحدة في نيويورك بشأن المسائل الاجتماعية وواحدة في جنيف بشأن المسائل الاقتصادية - في دورة موضوعية واحدة تعقد سنويا لمدة شهر في تموز/يوليه، تتناوب نيويورك و جنيف على عقد هذه الدورة التي تُقسَم إلى خمسة أجزاء مختلفة. ويعقد المجلس أيضا دورات قصيرة مختلفة ومناسبات أخرى خلال العام.

٦١ - وأبرز مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ دور المجلس في دفع عجلة تنفيذ خطة التنمية العالمية ورصدها، وعززته بدرجة كبيرة، خاصة من خلال استحداث الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ويتطلب ذلك إصلاحا هاما للجزء الرفيع المستوى، مع ما ترتب عليه من آثار في عمل المجلس وهيئاته الفرعية على مدار السنة (انظر قرار الجمعية العامة ٦١/١٦).

٦٢ - وفي حين أن هذا التنظيم عزز دور المجلس بالنسبة لخطة التنمية، فقد أسفر أيضا عن العديد من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالتركيز والبروز والتوقيت والمشاركة. وقد أدى تعاقب الأجزاء الخمسة إلى التقليل من تركيز المجلس خلال الدورة، وخلق منافسة على المشاركة والاهتمام لدى واضعي السياسات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، فإن فرادى الأجزاء لا تبرز وتميز بما فيه الكفاية.

٦٣ - وإن طول مدة الدورة الموضوعية إجمالا لا ييسر المشاركة حيث يتعذر على معظم المسؤولين الرفيعي المستوى حضور دورة تستغرق شهرا كاملا. كما أنه لا يساعد على

مشاركة المسؤولين الرفيعي المستوى من مختلف الوزارات المعنية بمجموعة واسعة من المسائل التي يُنظر فيها خلال الدورة الموضوعية. ولا تمثل الحكومات إلى إرسال مسؤولين أو ثلاثة لحضور نفس الاجتماع. وقد يتمثل التحدي أيضا بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، وخاصة ذات البعثات الدائمة الصغيرة، في إعداد ومتابعة كل جزء خلال فترة الأربعة أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقيت بعض الأجزاء لا يفضي إلى مشاركة أفضل.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، تبقى مهمة الحفاظ على تركيز ثابت على متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة مهمة صعبة. فعلى سبيل المثال، قد يعني الوقت المحدود المكرس لعمل الهيئات الفرعية خلال الجزء العام أن المجلس يقصر نفسه عادة على إعطاء توجيهات بشأن العمليات ولا يتناول بما فيه الكفاية النتائج الموضوعية لدورات اللجان. ويميل المجلس إلى أن يعتمد بصورة روتينية قرارات قدمتها إليه اللجان الفنية و/أو أن يحيط علما بالتقارير عن دوراتها. ويحدد شكل التقارير عن الدورات من خلال هذه العملية وليس من خلال النظر الموضوعي في التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في الوثائق، ونتيجة لذلك، يكون التوجيه المقدم إلى الآلية الحكومية الدولية محدودا للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، من الصعب الربط بين العمل المعياري والعمل التنفيذي للمنظمة في ظل الهيكل الحالي.

٦٥ - وثمة نهج بديل يتمثل في توزيع برنامج المجلس على دورات أقصر مدة تكرس لقضايا محددة. ولن يكون هناك جزء واحد رفيع المستوى، بل عدة دورات و/أو اجتماعات يمكن أن تجتذب مشاركة المسؤولين الرفيعي المستوى وأصحاب المصلحة المتعددين. وعلى سبيل المثال، من شأن دورة حول التعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية أن تيسر مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين في هذه المجالات. ولن تزيد الدورات والاجتماعات الأقصر مدة من عدد الأيام التي يجتمع فيها المجلس: بل يتم توزيع الأسابيع الأربعة نفسها على مدار العام. ولن يشمل ذلك الاجتماعات التي يعقدها المجلس لمعالجة القضايا الطارئة، حيث إنه يتم الترتيب لمثل هذه الاجتماعات على أساس مخصص. وإذا أراد المجلس معالجة موضوع معين خلال أي سنة، فإن الدورات و/أو الاجتماعات الأقصر مدة تركز على ذلك الموضوع بطرق مختلفة. وقد يود المجلس النظر في إمكانية الاضطلاع بعمله خلال دورات و/أو اجتماعات أقصر مدة تركز على قضايا محددة على مدار السنة التقويمية.

٦٦ - ترد أدناه لمحة عامة عن شكل "الدورات المركزة والأقصر مدة" وأساليب العمل المتبعة فيها، يكملها الشكل الوارد بعد الفقرة ٧٤.

الدورة الأولى: النظر في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمسائل الشاملة

٦٧ - تنظر الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقضايا الشاملة المتعلقة بالموضوع الرئيسي خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو. ويتفق ذلك مع برامج عمل الدورات التي تعقدها خلال تلك الفترة^(٨).

٦٨ - ويمكن أيضا اعتماد الموضوع الرئيسي قدر الإمكان على صعيد كافة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وذلك لإقامة روابط أفقية. وهكذا، يمكن أن تتناول جداول أعمالها وبرامج عملها الموضوع بثلاث طرق: (أ) معالجة الموضوع الرئيسي ضمن مجال اختصاصها، بحيث تتمحور حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المتماشية مع ذلك الموضوع؛ (ب) معالجة الموضوع الرئيسي على نحو يحقق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ (ج) النظر في الطريقة التي يمكن بها لتعامل الهيئات الأخرى مع الموضوع الرئيسي أن يأخذ عمل الهيئات الأخرى في الاعتبار ويترايط معه ويؤثر عليه.

٦٩ - ومن بين كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للموضوع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الموسع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات اتفاقيات ريو الثالث، وحسب الصلة، الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى. وفي الوقت الحاضر، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقارير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس وتقدم أمانات الاتفاقيات التقارير إلى اللجنة الثانية. ومن المهم أن تساهم هذه الهيئات في مناقشات المجلس من أجل تعزيز الاتساق فيما يتعلق بالبعد البيئي.

الدورة الثانية: التعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية

٧٠ - تبدأ دورة المجلس في شباط/فبراير في نيويورك اقترانا بالدورة المتعلقة بالتعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية. وتشمل الدورة منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين وتتناول أيضا الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي ينظر فيها حاليا خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. وتُعقد الدورة بالتعاقب مع اجتماعات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، مما قد يكون له فائدة خاصة بالنسبة لمهمة الدورة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية. وتستضيف هذه الدورة أيضا المناسبة المشتركة التي يعقدها الجزءان المتعلقان بالأنشطة التنفيذية والشؤون

(٨) قد يتعين على بعض الهيئات الفرعية تعديل جداولها الزمنية لتكون قادرة على المساهمة في الدورة السنوية في حزيران/يونيه.

الإنسانية بشأن مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مما من شأنه أن يوفر حلقة وصل هامة بين الشؤون الإنسانية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٧١ - ومن شأن منتدى التعاون الإنمائي تحديدا أن يستفيد من ازدياد بروزه في حال خصصت له دورة مستقلة مركزة بهدف زيادة التعامل مع الحكومات والتأثير عليها وتحقيق المزيد من التواصل المفيد مع الشركاء في التنمية، ومواصلة تعزيز ميزته النسبية في جذب هذه الجهات الفاعلة من غير الدول والتفاعل معها كالمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. وتطور المجلس، من خلال منتدى التعاون الإنمائي، ليصبح مركزا لاستعراض التعاون الإنمائي والشراكة العالمية المتغيرة من أجل التنمية.

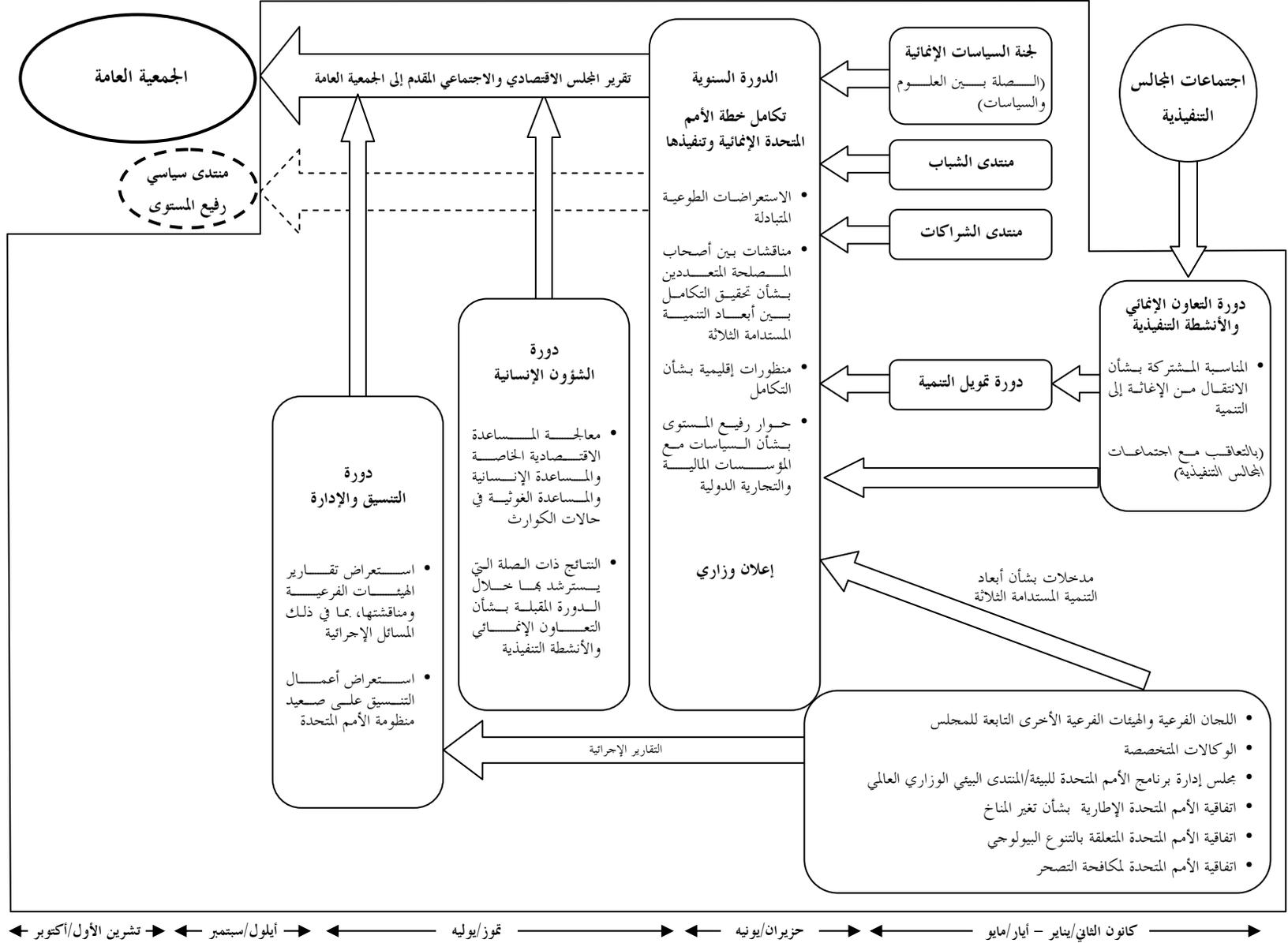
٧٢ - وإن تسليط المزيد من الضوء على دور المنتدى قد يساعده على تحقيق إمكاناته حتى يصبح المنتدى العالمي الرئيسي للحوار بشأن التعاون الإنمائي الدولي، محققا بذلك دورا مهما في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

الدورة الثالثة: تمويل التنمية

٧٣ - تُعقد دورة بشأن تمويل التنمية في نيويورك في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل. وتتناول الدورة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتشمل الاجتماع السنوي الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعقد مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتسهم الدورة أيضا بمداخلات في المناقشات بشأن التكامل خلال الدورة السنوية التي تعقد في حزيران/يونيه. وعُرض عدد من المقترحات لتعزيز هذه العملية في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية (A/67/353)، بما في ذلك ضمان التنسيق والاتساق بين عملية تمويل التنمية والعملية الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة.

٧٤ - ويمكن أيضا تعديل نطاق الدورة كي يغطي استعراضا للاتجاهات في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والمالية، على الصعيد الدولي، من حيث صلتها بالموضوع الرئيسي للمجلس. ومن شأن هذا أن يسمح للمجلس أن يكون منتدى تجري فيه مناقشات جماعية بشأن مختلف التوقعات الناشئة عن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمانة العامة للأمم المتحدة.

أساليب العمل المقترحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الرابعة: الدورة السنوية للمجلس

٧٥ - تعقد الدورة السنوية للمجلس في نيويورك في حزيران/يونيه وتركز على موضوع خطة الأمم المتحدة للتنمية من منظور التكامل والتنفيذ. وستشمل الدورة المهام التالية:

(أ) الاستعراضات الطوعية المتبادلة - تحل هذه الاستعراضات محل العروض الوطنية الطوعية التي تقدم حالياً. وتستند إلى منهاج مشترك وإطار تحليلي قوي وتشمل أيضاً المتابعة الرسمية؛

(ب) مناقشات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الموضوع من منظور متكامل - الهدف من ذلك إجراء مناقشة متكاملة للموضوع الرئيسي. ويقوم المشاركون ببحث وتوليف وإدماج المدخلات المتعلقة بالموضوع الرئيسي، التي تتمحور حول أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الواردة من دورات المجلس السابقة و/أو اجتماعات تلك السنة فضلاً عن مدخلات الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتعزز المناقشات من خلال إشراك أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين وكبار الخبراء وإجراء تحليلات باستخدام أساليب متطورة، مما من شأنه أن يضيف على الموضوع صفة المجلس كرائد فكر؛

(ج) المنظورات الإقليمية بشأن الموضوع من منظور متكامل - توفر اللجان الإقليمية منتديات هامة لتوضيح المنظورات الإقليمية بشأن القضايا العالمية والمساهمة في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة على المستوى الإقليمي. وتمنح اللجان الفرصة لتبادل وجهات النظر الإقليمية بشأن الموضوع من خلال المساهمة في المناقشات المتكاملة وللمشاركة بصورة أكثر بروزاً؛

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية - من شأن هذا الحوار أن يحدد بالرؤساء التنفيذيين لهذه المؤسسات إلى حضور دورات المجلس لإجراء مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي.

الدورة الخامسة: الشؤون الإنسانية

٧٦ - يمكن عقد دورة عن الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. ومن شأن عقد دورة قائمة بذاتها في تموز/يوليه زيادة التعريف بهذه المنصة الإنسانية السنوية المهمة. ويمكن عقدها في جنيف أو في نيويورك. وقد يُسترشد بالنتائج ذات الصلة خلال الدورة التي ستعقد خلال شهر شباط/فبراير المقبل بشأن التعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية.

الدورة السادسة: التنسيق والإدارة

٧٧ - تُعقد أيضا دورة بشأن التنسيق والإدارة في نيويورك في تموز/يوليه. وبشكل عام، يجب تعميم مهمة التنسيق الذي يقوم به المجلس قدر الإمكان، بما يكفل أن تعزز جميع الدورات الاتساق على نطاق المنظومة. إلا أن الهدف الرئيسي يتمثل في معالجة مسائل التنسيق والمسائل الإجرائية: تستعرض الدورة تقارير الهيئات الفرعية وتناقشها وتعالج الجوانب الإجرائية من المهمة الرقابية للهيئات الفرعية التابعة للمجلس التي تتم معالجتها حاليا خلال الجزء العام. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تقدّم التقارير الإجرائية للجان الفنية والإقليمية ليستعرضها المجلس خلال هذه الدورة.

٧٨ - وتتناول الدورة أيضا بعض جوانب التنسيق وتستعرض أعمال التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن استخدام ذلك لتبسيط جدول أعمال التنسيق والأجزاء العامة. وتتناول الدورة أيضا أية قضايا أو أسئلة إجرائية أو إدارية أخرى مدرجة على جدول أعمال المجلس. لذا، لا تتطلب مستوى رفيعا من المشاركة.

باء - تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس على المستوى البرنامجي

٧٩ - حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٤٥ أن تناط للجزء المتعلق بالتنسيق في دورة المجلس مهمة كفالة تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وفقا للمادتين ٦٣ و ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٨٠ - غير أنه يجري، منذ اتخاذ مقرر المجلس ٢٦١/٢٠٠٧، التركيز في الجزء المتعلق بالتنسيق بشكل أساسي على الجوانب البرنامجية لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي، أي الطريقة التي تترجم بها منظومة الأمم المتحدة برمتها العمل المعياري الوارد في الإعلان الوزاري للعام السابق إلى أنشطة محددة ومنسقة. ويُطلب من الأمين العام كل سنة إعداد تقرير بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ الإعلان الوزاري، إلا أن الإطار الزمني الفاصل بين اعتماد الإعلان وإعداد التقرير ضيق بدرجة لا تسمح بتقييم التوصيات على نحو مجد. ويكمن التحدي أيضا في تقديم تقارير بشأن عدد كبير من الأنشطة الجديدة تضاف لأخرى وردت قبلها في التقرير المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي للسنة السابقة.

٨١ - ورغم أن عدة من قرارات الجمعية العامة تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الإسهام في الجزء المتعلق بالتنسيق^(٩)، فإن المناقشات بشأن المسائل البرنامجية لم تحشد مشاركة رفيعة المستوى على نطاق المنظومة. إلا أن تحسّات قد طرأت، منذ عام ٢٠٠٥، فيما يتعلق بالمشاركة والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للمواضيع التي يجري تناولها في الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي.

٨٢ - وأثبتت هذه التحسّات بجلاء أنه يتعين أن يتمحور التنسيق حول مسائل محددة في جميع أعمال المجلس. ومن خلال هذا النهج، يكون بإمكان المجلس أن يضطلع على نحو أفضل بولاياته المحددة في الميثاق. وفي الوقت نفسه، يمكن تناول بعض المسائل في الدورة المتعلقة بالتنسيق والإدارة، إذا ما قرر المجلس ذلك.

٨٣ - ومن أجل تعزيز الاتساق بين هيئات الأمم المتحدة وتشجيع إقامة شراكات فعالة فيما بين الوكالات، يُحذّر إقامة تفاعل منظم بين مكتب المجلس ورؤساء مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، لا سيما فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي للمجلس.

جيم - تحسين الرقابة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٨٤ - يتكون نظام الحوكمة الخاص بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة، حيث يضطلع كل منها بأدوار ومسؤوليات محددة.

٨٥ - ونتج عن ذلك نشوء نظام مجزأ يولد انطبعا عاما بأن المجلس لم يكن، رغم الولاية الموكولة إليه، فعالا في أن يكفل على نطاق المنظومة الرقابة على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يسيطر على كل كيان من كياناته مجلس تنفيذي أو مجلس إدارة مستقل بذاته. وغالبا ما يُنظر إلى قرارات المجلس على أنها شديدة الغموض وقائمة على تحليل غير متكامل بما فيه الكفاية لتوفير توجيهات مفيدة. وإضافة إلى ذلك، يُضطلع بالعديد من مهام المجلس بشكل منعزل ولا يُسترشد في ذلك باستراتيجية ورؤية مشتركين.

٨٦ - وهناك عدة مقترحات لمعالجة أوجه القصور هذه: تتعلق الأولى، كما اقترح أعلاه، بعقد دورة مستقلة قائمة بذاتها بشأن التعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية، تشكل منتدى للمناقشة واتخاذ القرارات بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسياسات

(٩) انظر القرارات ٢٦٤/٤٥ و ٢٢٧/٥٠ و ٢٧٠/٥٧ بء.

وعمليات برجة أخرى على نطاق المنظومة. ويمكن أن تمثل هذه الدورة أيضا منتدى لإجراء مناقشات بشأن الاتساق البرنامجي على المستوى القطري وعلى مستوى البرامج القطرية المشتركة، وللربط بين العمل المعياري والعمل التنفيذي للمجلس، عبر دمج التنمية المستدامة في الأنشطة التنفيذية.

٨٧ - ويمكن أن يركز جدول أعمال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في دورة المجلس أساسا على أربعة مجالات، وهي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين وممارسات العمل المشتركة والتنسيق بين الوكالات. وهذه المسائل المطروحة على نطاق المنظومة لا تعالج على مستوى أي مجلس من المجالس التنفيذية، إلا أنها بالغة الأهمية فيما يتعلق بفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأثره بوجه عام. ويتعين ألا يستعرض الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية فرادى أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج، بل يتعين بالأحرى مناقشة مبادئ وتوجيهات عامة بشأن هذه الأداة المعتمدة على نطاق المنظومة والموافقة عليها. ويتعين أن يتحول الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية إلى هيئة تضطلع حقا بالرقابة والمساءلة وتوجيه السياسات بحيث تستقطب مشاركة صانعي السياسات الوطنية من الدول الأعضاء.

٨٨ - ويمكن كذلك أن تناقش الدورة المخصصة للتعاون الإنمائي والأنشطة التنفيذية مسائل تتصل بالقدرة على الاضطلاع بالأعمال التنفيذية المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة، من قبيل تنفيذ تدابير لتبسيط ممارسات العمل وتنسيقها، واستحداث عملية لصنع القرار بشأن القدرة على الاضطلاع بالأعمال التنفيذية المشتركة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل الإدارة التي تقع خارج نطاق اختصاص فرادى مجالس الإدارة. وعلى هذا النحو، يمكن للمجلس تعزيز دوره في عمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة من خلال زيادة الوعي بدinamيات وآثار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعتمد بشكل حصري تقريبا، على التبرعات.

٨٩ - وقد يود المجلس أيضا وضع نظام فعال لرصد تنفيذ قراراته، بما في ذلك تصميم آلية رصد قائمة على الأدلة لكفالة الامتثال لولايات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ومتابعتها.

دال - تعزيز الآليات المؤسسية

٩٠ - يتطلب التحول الجذري الحاصل في الاقتصاد العالمي والاجتمع والأزمات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي أن يكون المجلس على مستوى المسؤوليات الواردة في ميثاقه لتعزيز ظروف الاستقرار والرفاه. وتتمثل إحدى الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك في تعزيز الدور الذي

تضطلع به رئاسة المجلس في مجال الدعوة. وبناء على ذلك، يمكن للمجلس النظر في أن تعمل هيئة الرئاسة على أساس متفرغ مع توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لدعم مهامها.

٩١ - وفي الوقت نفسه، يتعين تعزيز دعم الأمانة العامة للمجلس لإنجاز الإصلاحات الرئيسية مثل أداء المجلس الذي يركز على القضايا ومكانته كرائد فكر وإعداد الاستعراضات الطوعية المتبادلة المقترحة ومتابعتها، ووضع آلية من أجل التصدي لحالات الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فوري ومتكامل. ويتعين تعزيز جودة الدعم المقدم إلى المجلس من خلال دمج المعارف والخبرات الغنية لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في عمل الأمانة العامة على نحو أفضل. ومن شأن تعزيز التعاون بين الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى أن يكون له أثر جانبي إيجابي يزيد في نقل المعارف داخل المنظمات وفيما بينها، ويساعد بالتالي على تحقيق الاتساق بوجه عام في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٩٢ - ويتعين أيضا أن تشارك منظومة الأمم المتحدة بقدر أكبر في مساعدة الدول الأعضاء على إعداد الاستعراضات الطوعية المتبادلة ومتابعتها، كما ينبغي تعزيز جودة هذه العملية.

سادسا - الاستنتاجات

٩٣ - توحى مجموعة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعددة بأن العالم سيشهد استمرار الاضطرابات في السنوات القادمة. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور المتفرج أو يضطلع بدور هيئة حكومية دولية نشطة تشرك الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للتداول بشأن استجابة فعالة ومناسبة التوقيت ومتعددة الأطراف للمطالب الفورية والاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، والمساهمة فيها.

٩٤ - ويمكن أن يقوم المجلس بدور محوري في الأمم المتحدة. ويتطلب التقييم الذي سيجرى في عام ٢٠١٥ مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للقيام بمداومات على أساس مستنير. ويتعين بلورة رؤية مؤتمر ريو+٢٠ المتمثلة في اعتماد نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعميمها داخل منظومة الأمم المتحدة. وتتطلب الالتزامات السياسية التي تحددت في مؤتمر ريو+٢٠ متابعة مشفوعة بتعاون دولي متزايد. ويحتاج تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات صلة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى رصد موضوعي على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ويقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند مفترق طرق: إذ يمكنه إما الاضطلاع بهذه المهام إجرائيا أو تحسين فهم هذه المسائل وتعزيز توافق الآراء بشأن اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

٩٥ - وسيتطلب تعزيز المجلس، كما جرت مناقشته في هذا التقرير، إعادة توجيه جوهرية لمحور تركيزه وأساليب عمله. غير أن الإجراءات التي ينطوي عليها الأمر تستند إلى ما يتمتع به فعلا من مزايا نسبية.

٩٦ - والتحديات المترابطة في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر تندرج في صميم ولاية المجلس. ويمكن للمجلس، بالتركيز على القضايا المساعدة على الاستفادة من المخزون الهائل من الخبرات والتجارب في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد المسائل الأساسية والأبعاد الشاملة والسماح الكلية والأولويات الاستراتيجية، بشكل أدق، على جميع المستويات. ويمكن كذلك أن يؤدي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جذب أصحاب المصلحة من خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة عبر إشراك الأوساط الأكاديمية والعلمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات العامة على جميع المستويات في مجال تبادل المعرفة وإتاحة الشراكات البرنامجية، بهدف تعميم مفاهيم التنمية المستدامة على الجميع. وتفرض هذه التحديات أن يضطلع المجلس وهيئاته الفرعية بدور أكثر نشاطا في تعزيز متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة على نحو متكامل.